

السعي إلى السلاح:

تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

يتناول القسم الأول من هذا التقرير مسألة حيازة الأسلحة ونقلها إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان وشرطة جنوب السودان بناء على الوثائق العامة المتاحة والتحققات المستقلة. أما القسم الثاني، فيستعرض أنماط توريد العتاد إلى جماعات المتمردين والميليشيات القبلية وحيازتها من قبلها، وذلك بناءً على العمل الميداني وتقنيات تتبع الأسلحة من أجل تحديد سلسلة انتقال الحيازة للأسلحة والخضيرة غير المشروعة.

استحصال القوات التابعة للدولة على الأسلحة وحيازتها

الواردات الموثقة

إن المحرك الرئيسي لغالبية واردات الأسلحة إلى جنوب السودان هو احتياجات الجيش الشعبي لتحرير السودان. فبقوة عمل تقدر بنحو ٢١,٠٠٠ موظف وعنصر،^٣ يكون حجم الجيش أكثر من ضعف حجم سائر الأجهزة الأمنية الأخرى مجتمعة. استناداً إلى المقابلات التي أجريت مع خبراء، تشير تقديرات مسح الأسلحة الصغيرة إلى أن عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي قد تكون في حوزة الجيش تناهز الـ ٢٥٠,٠٠٠ قطعة، علماً أنه يستحيل تأكيد هذا العدد (أنظر الجدول ٤).^٤ على الرغم من القيود المفروضة من قبل اتفاق السلام الشامل على حيازة الأسلحة (أنظر المربع ١)، فقد قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بعمليات شراء كبيرة في محاولة منه لتعزيز مستوى قوته العسكرية إذ باشر ببرنامج مشتريات عسكرية في منتصف العام ٢٠٠٦.^٥ تتمثل الأولوية الرئيسية للجيش في ما يتعلق بشراء الأسلحة بتعزيز قدراته الدفاعية الجوية من أجل الدفاع عن المنطقة الحدودية مع السودان.^٦

في موازاة التصريحات العلنية التي تفيد عن تخطيط الجيش لنزع سلاح وتسريح ما يقارب نصف عدد قواته بحلول العام ٢٠١٧، فهو لا يزال مستمراً في الاستحصال على الأسلحة والمعدات العسكرية من خلال قنوات مختلفة بغية تعزيز قدراته ورفع

سابق صادر عن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان بشأن تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها في السودان من ديسمبر/كانون الأول، ٢٠٠٩.^٢ من النتائج الرئيسية التي خلص إليها هذا الملخص نذكر:

- في ٢٠١٠-٢٠١١، استحصل الجيش الشعبي لتحرير السودان على كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها و ١٠ مروحيات نقل روسية الصنع من طراز إم إي-١٧، فضلاً عن شحنات أخيرة مكونة من ٣٣ دبابة من نوع تي-٧٢ تم تسليمها إلى ميناء مومباسا في كينيا، في فبراير/شباط ٢٠٠٩.
- شكّلت أوكرانيا المورد الرئيسي للسلاح لجنوب السودان منذ العام ٢٠٠٥. وقد تم استخدام كينيا وأوغندا كنقاط إعادة شحن لاستكمال عملية التسليم إلى جنوب السودان.
- ابتداءً من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ وحتى مايو/أيار ٢٠١٢، قام جهاز شرطة جنوب السودان بدمج ٤١,٢٠٠ قطعة من الأسلحة النارية تم توزيعها على مختلف قوى أجهزة الأمن الرسمية، مما سمح له بتعقب عدد من الأسلحة النارية التي تسربت من سيطرة الدولة إلى جهات غير تابعة لها. ومن شأن الجيش الشعبي لتحرير السودان الاستفادة كذلك من دمج أسلحته.
- إن الميليشيات المتمردة في جنوب السودان مجهزة جيداً بأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة من كلا العيارين الصغير والكبير. ويكشف تحليل العتاد الذي تم الاستيلاء عليه أن هذه الميليشيات قادرة على الوصول بانتظام إلى أسلحة جديدة من القوات المسلحة السودانية، وبدرجة أقل، من الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعدد من الحكومات داخل المنطقة وخارجها على حد سواء.

■ على الرغم من أن الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان-الشمالي قد انفصلا رسمياً في يوليو/تموز ٢٠١١، غير أن التعاون العسكري واللوجستي بين الجيشين لا يزال مستمراً.

منذ الاستقلال في ٩ يوليو/تموز ٢٠١١ وقادة جنوب السودان السياسيين والعسكريين يواجهون عدداً متزايداً من الصراعات المسلحة داخل حدودهم وخارجها. على المستوى الخارجي، اندلعت الحروب بالوكالة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في شهري يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول ٢٠١١ على التوالي؛ وقد جاءت هذه الأحداث عقب قيام القوات المسلحة السودانية باحتلال أبيي في مايو/أيار، مما أدى إلى نشوب صراع مسلح على طول جزء كبير من الحدود المشتركة مع السودان، بما في ذلك اقتتال مباشر في محيط هجليج في شهر مارس/أذار ٢٠١٢. أما داخل جنوب السودان، فقد شتت عدد متزايد من القادة المتمردين المسلّحين حركات تمرد ضد حكومة وجيش الجنوب خلال العام ٢٠١٠ و٢٠١١، ممّا أدى إلى زعزعة الاستقرار في أنحاء واسعة من منطقة أعالي النيل الكبرى.^٧ وفي الوقت نفسه، تفجرت الصراعات بين قبيلتي النوير والمورلي في أسوأ أعمال عنف مسلحة "قبلية" تشهدها البلاد منذ سنوات.

إن عمليات الإمداد المنتظمة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لسائر الأطراف تفدي هذه الصراعات، مما يهدد بتوسيع نطاقها وإطالة أمدها إلى حد كبير. منذ الاستقلال، تم رفع الحظر الرسمي على حيازة واقتناء العتاد من قبل حكومة جنوب السودان كما أن الحكومة تنظر في إمكانية إبرام عقود دفاع موسّعة مع عدد من الدول المهتمة. في الوقت عينه، يتسلّح عدد متزايد من الجهات الفاعلة غير الحكومية في جنوب السودان بصورة غير مشروعة بمعدلات متسارعة كما يبدو، بما فيها الجماعات القبلية والميليشيات المتمردة. ومع تزايد الطلب على الأسلحة في جنوب السودان، تعمل الجهات الخارجية على تلبية احتياجات العرض.

يستعرض هذا التقرير عملية تدفق الأسلحة وحيازتها في أوساط كل من القوات المسلحة التابعة وغير التابعة للدولة وذلك بحلول أوائل العام ٢٠١٢، مع محاولة تحديد موضع التطورات الأخيرة مقابل الاتجاهات والأنماط التي كانت سائدة في مجال الإمداد والتوريد تاريخياً. وهو يستكمل تقرير

أن أوكرانيا كانت مصدراً منتظماً للأسلحة للجيش الشعبي لتحرير السودان،^٩ استناداً إلى أقوال الشهود وكشوف البضائع والأدلة الفوتوغرافية والمقابلات مع خبراء أمنيين. وقد أكدت برفقة من الولايات المتحدة مؤرخة في ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ منذ ذلك الحين كيف أن وزارة الدفاع الكينية قد ساعدت جنوب السودان في الحصول على أسلحة أوكرانية المصدر. فقد تم تفرغ هذه الشحنات في مومباسا لتُنقل برّاً إلى جنوب السودان عبر أوغندا.^{١٠} إن الحالة الأكثر شهرة هي شحنة الدبابات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة على متن السفينة التجارية «فاينا» التي تم شحنها من أوكرانيا إلى مومباسا في العام ٢٠٠٨ (أنظر المربع ٢).^{١١} وقد حدد مسح الأسلحة الصغيرة ثلاثة عقود بين العام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ مع الشركة الأوكرانية المصدرة للسلاح والمملوكة من قبل الدولة «SSSFTF» «Ukrinmash» بشأن بيع مدافع مضادة للطائرات زو ٢٣-٢٣ (ميار ٢٣ ملم) وزبو-٤ (ميار ١٤,٥ ملم) ونظم قاذفات صواريخ متعددة بي أم-٢١ «غراد» عيار ١٢٢ ملم وقاذفات صواريخ آر بي جي ٧-في وعشرات الآلاف من البنادق الهجومية طراز أي كيه أم ودبابات قتال رئيسية تي-٧٢ وآلاف من طلقات الذخيرة.^{١٢}

بالإضافة إلى كينيا، ثمة بلدان أخرى في المنطقة لعبت دوراً مهماً ناشطاً أو داعماً في استنجاب الأسلحة إلى جنوب السودان. فشكّلت إثيوبيا مصدراً سرياً مهماً للأسلحة للجيش الشعبي لتحرير السودان.^{١٣} في العام ٢٠٠٨، قامت إثيوبيا وفقاً للتقارير بإمداد أربع شحنات من المعدات العسكرية إلى جنوب السودان في غضون فترة ستة أشهر.^{١٤} كما تبعتها بحسب التقارير شحنة كبيرة من ذخائر الأسلحة الصغيرة لاحقاً في مايو/أيار ٢٠١١، كما شكّلت أوغندا نقطة عبور لشحنات الأسلحة برّاً؛ ويُفاد أيضاً أن الرحلات الجوية القادمة من عنتيبي تحطّ في جوبا بشكل منتظم محملة بالمعدات العسكرية.^{١٥}

إلى جانب هذه الشراكات والعلاقات التعاونية الإقليمية، ثمة أفراد وشركات في أوروبا عرضت خدمات السمسرة لإمداد الأسلحة إلى جنوب السودان متجاوزة بذلك الحظر المفروض من قبل الاتحاد الأوروبي على الأسلحة.^{١٦} في سبتمبر/أيلول ٢٠١١، تمّ اعتقال ثمانية أشخاص - أربعة منهم موظفون سابقون في معهد بلغراد التقني العسكري - في بلغراد لمحاولة بيعهم نظم دقيقة لتوجيه مدافع هاون إلى جنوب السودان مقابل مليوني دولار أميركي.^{١٧} أحد الأشخاص المتورطين في القضية، دورد تيشتش، هو قريب تاجر السلاح الصربي، سلوبودان تيشتش، المتهم بتفجير الأسلحة إلى كل من اليمن وليبيريا وسيراليون. لا يزال المشتبه بهم في صربيا في انتظار المحاكمة.^{١٨}

في مايو/أيار ٢٠٠٧، تفاوض جنوب السودان بشأن عقد بقيمة ٧٥ مليون دولار أميركي لشراء ٩ مروحيات نقل من طراز إم إي-١٧ في-٥ ومروحية من طراز إم إي-١٧٢ الموازية لمروحيات كازان من

خلال الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل (٢٠٠٥-٢٠١١)، كان محظوراً من الناحية الفنية على حكومة جنوب السودان حيازة أسلحة من دون موافقة مجلس الدفاع المشترك، وهو عبارة عن هيئة مكلّفة بموجب اتفاق السلام الشامل. تألفت من عدد متساو من الممثلين عن كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية. إدراكاً منه بأن أعضاء القوات المسلحة السودانية قد يستخدمون حق النقض ضد أي طلب لشراء الأسلحة، لم يسع الجيش الشعبي لتحرير السودان أبداً إلى الحصول على الإذن لشراء الأسلحة.^{١٩} بدلاً من ذلك، كانت عمليات استيراد الأسلحة تتمّ في السر. وعندما كان يتمّ كشف أمر الشحنات، كان المسؤولون في جنوب السودان يسارعون إلى إنكار الوقائع، مشيرين إلى التفاوت الواسع في حيازات الأسلحة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، أو التحجج بالحاجة المشروعة إلى تعزيز مهنية الجيش الشعبي لتحرير السودان.^{٢٠} ومع انتهاء فترة اتفاق السلام الشامل في يوليو/تموز ٢٠١١، تمّ حلّ مجلس الدفاع المشترك - ومعها انتهت ضوابط السلاح غير الموجودة في الأصل.

والأهم من آليات اتفاق السلام الشامل، كان الحظر الطوعي على عمليات نقل الأسلحة إلى السودان المعتمد من قبل المصدرين. لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - كلاهما من الجهات المانحة والشركاء المهمين. منذ العام ١٩٩٢، حظرت الولايات المتحدة تصدير المواد الدفاعية إلى السودان.^{٢١} في العام ١٩٩٧، أصدر الرئيس الأميركي بيل كلينتون أمراً تنفيذياً يقضي بحظر نقل المعدات العسكرية الفتاكة إلى السودان - التي كانت تشمل أيضاً عندئذ جنوب السودان - مشيراً إلى «الدعم الذي تقدمه الخرطوم إلى الإرهاب الدولي؛ والجهود المستمرة لزعزعة استقرار حكومات الدول المجاورة؛ وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان» ووصف السودان على أنها تشكل «تهديداً غير مألوف وكبيراً للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة» و «وحالة طوارئ قومية».^{٢٢}

في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، بعد ستة أشهر من استقلال جنوب السودان، رفع الرئيس باراك أوباما الحظر على نقل المواد والخدمات الدفاعية إلى جنوب السودان، معلناً أن ذلك من شأنه «تعزيز أمن الولايات المتحدة وتعزيز السلام في العالم».^{٢٣} وقد أشار مسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية إلى أن الحكومة كانت تجري مناقشات مع جنوب السودان حول المساعدة من أجل «ضمان أمن الحدود والدفاع عن النفس» غير أن الولايات المتحدة لم يكن لديها خطط فورية للموافقة على نقل المعدات الفتاكة.^{٢٤}

في مارس/آذار ١٩٩٤، فرض الاتحاد الأوروبي حظراً يمنع مواطني الاتحاد الأوروبي من إمداد السودان «بالأسلحة المصممة للقتل وذخائرها، ومنصات الأسلحة والمنصات الأخرى والمعدات الملحقة». ينطبق هذا الحصار، الذي تمّ تعزيزه في العام ٢٠٠٤، أيضاً على قطع الغيار وتعليق وصيانة ونقل التكنولوجيا العسكرية.^{٢٥} وخلافاً للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة^{٢٦} في العام ٢٠٠٤، لم يحدد حظر الاتحاد الأوروبي المناطق أو الجهات السودانية التي كانت محظورة على المصدرين - ممّا يعني أنه قد شمل عمليات النقل إلى كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية في سائر أنحاء البلاد، بما في ذلك الجنوب. ما زال الحظر المفروض من قبل الاتحاد الأوروبي على الأسلحة هو الحظر القانوني الوحيد على مبيعات الأسلحة والدعم العسكري لجنوب السودان. لم يدفع انفصال الجنوب الاتحاد الأوروبي إلى مراجعة القيود المفروضة على صادراته. في الواقع، وفي غضون أسبوعين من استقلال جنوب السودان، أعاد الاتحاد الأوروبي النظر في الحظر المفروض لكي يشمل صراحة البلد الجديد. كما تمّ توسيع قائمة المواد المحظورة، فالمادة ٤ الجديدة، فضلاً عن حظر مبيعات الأسلحة والذخيرة، تمنع أيضاً إمداد «المركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار».^{٢٧} أما توريد المعدات العسكرية غير القتالية فمعهى من الحظر.

لقد استجابت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيال استقلال جنوب السودان بالسماح بتزويد المساعدة الدفاعية غير القتالية. لكن، وفي حين أن الاتحاد الأوروبي قد حظر صراحة تصدير الأسلحة، فتحت الولايات المتحدة الباب أمام عمليات النقل المحتملة في المستقبل للمعدات العسكرية. تصبّ هذه الردود المتباينة في قلب تحديات دعم الأمن في الجمهورية الفتية.

سلسلة الإمداد لديه.^{٢٨} بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الصعب على الجيش اتخاذ قرارات واعية بشأن احتياجات قواته من عتاد لأنه لا يحتفظ بجدد شامل للأسلحة التي يمتلكها. تتم عمليات شراء الأسلحة بطريقة غير منسقة ومؤقتة، عادة عبر عملاء ووسطاء مستقلين في فنادق جوبا، أحياناً بناء على طلب من مسؤولين رفيعي الشأن في الجيش الشعبي لتحرير السودان.^{٢٩}

خلال فترة اتفاق السلام الشامل، كانت أوكرانيا المصدر الأكثر غزارة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (فضلاً عن الدبابات وغيرها من الأسلحة التقليدية الكبيرة) إلى جنوب السودان. وقد توطأت كينيا مع أوكرانيا للحفاظ على سرية عمليات النقل. في العام ٢٠٠٩، أفاد مسح الأسلحة الصغيرة

مستواها. غير أنه من الصعب تحديد أنواع وكميات وحجم عمليات شراء المعدات العسكرية الجديدة، لأسباب عدة. أولاً، قد ينقضي بعض الوقت قبل أن يبدأ جنوب السودان بالإبلاغ عن وارداته من الأسلحة لدى قواعد بيانات تجارة السلاح التي تسجل عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وقاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية. كما أن المصدرين لم يباشروا بعد بتسجيل عمليات النقل.

ثانياً، من غير المرجح أن يكون للجيش الشعبي لتحرير السودان استراتيجية منسقة لشراء الأسلحة نظراً إلى الهيكلية اللامركزية له إلى حد كبير والتحديات التي يواجهها في معرض تحسين

ستنظر في تصدير المعدات الدفاعية على أساس كل حالة على حدة.^{٤٤}

روسيا. لقد أعربت روسيا عن اهتمامها بتعزيز العلاقات التجارية العسكرية مع جنوب السودان. فبعد ثلاثة أيام فقط من اجتماع ممثلين من وزارة الدفاع الأميركية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، التقى وفد من مؤسسة روسوبورون إكسبورت الروسية لتصدير الأسلحة مع الرئيس سلفا كير في جوبا لمناقشة التعاون العسكري بين الدولتين. ثم ألقى نائب المدير العام لمؤسسة روسوبورون إكسبورت، ألكسندر ميخيف بياناً عبر تلفزيون جنوب السودان، أشار فيه إلى أن روسيا مستعدة لزيادة الدعم لبناء القدرات الدفاعية لجنوب السودان.^{٤٥} وروسيا هي أيضاً مورد كبير للأسلحة إلى السودان. في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٣، على سبيل المثال، سلمت روسيا ١٢ طائرة هجومي أرضي مقاتلة من نوع ميغ ٢٩ إلى الخرطوم.^{٤٦} ومن غير الواضح في هذه المرحلة ما إذا كانت العلاقات العسكرية الموسعة مع جنوب السودان تمثل تحولاً في سياسة روسيا بشأن السودان. على غرار أوكرانيا، قد تستمر روسيا في تزويد كلا البلدين انطلاقاً من مصلحة اقتصادية بحتة.

الصين. إن جزءاً كبيراً من ذخيرة الجيش الشعبي لتحرير السودان هو صيني المصدر، لكن من غير الواضح ما إذا كان قد تم الحصول على هذه الذخيرة مباشرة من الصين أو من أطراف ثالثة. غير أن مسح الأسلحة الصغيرة قد وثق كميات كبيرة من الذخائر الحديدية الصينية الصنع في مخزونات الجيش الشعبي لتحرير السودان، مع الإشارة إلى عمليات الشراء والاستيراد الأخيرة. وقد لوحظ وجود عشرات العيارات ١٢.٧x١٠.٨ ملم، صينية الصنع ومدموغة بختهم ٤١، إنتاج العام ٢٠٠٩، إلى جانب مسارات جنازير دبابات الجيش الشعبي لتحرير السودان في كالدك بايام في جونقلي، بعد اندلاع قتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات غبريال تانج («تانج-جيني») في ٢٣ أبريل/نيسان ٢٠١١.^{٤٧} في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، شاهد مسح الأسلحة الصغيرة صناديق ذخيرة مخزنة في حاويات شحن بحري تضم مئات الآلاف من الطلقات لذخيرة صينية الصنع تم شراؤها حديثاً من عيار ٧.٦٢ و ١٢.٧ ملم.

لقد تعهدت الصين «بالتعاون الكامل» مع جنوب السودان.^{٤٨} ومن السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت إعادة توزيع الموارد النفطية في البلاد في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل، التي قد حولت جزءاً كبيراً من ملكية حقول النفط من السودان إلى جنوب السودان، ستترجم إلى دعم دفاعي صيني لجنوب السودان.^{٤٩}

أسلحة أجهزة الأمن

عندما تم إنشاء جهاز شرطة جنوب السودان في العام ٢٠٠٥ ليحلّ في نهاية المطاف محل الأمن الداخلي، كان مؤلفاً من عناصر الشرطة السابقين

في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، قام قرصنة صوماليون بخطف السفينة التجارية «فاينا» بينما كانت في طريقها من أوكرانيا إلى ميناء مومباسا في كينيا. وقد كان على متنها ٣٣ دبابه قتال روسية تي-٧٢ و ١٥٠ قاذفة صواريخ آر بي جي ٧-في ٦ مدافع مضادة للطائرات وآلاف الأطنان من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. بعد أشهر من المفاوضات، تم الإفراج عن الحمولة وتسليمها إلى مومباسا، حيث وصلت في ١٢ فبراير/ شباط ٢٠٠٩. وفقاً لبيان الحمولة، كانت وزارة الدفاع الكينية هي الجهة المرسل إليها، غير أن العقد ذكر بوضوح جنوب السودان بوصفه الجهة المتلقية.^{٥٠} لقد انتهكت عملية النقل هذه أحكام اتفاق السلام الشامل ونفى المسؤولون في حكومة الجنوب أن تكون الأسلحة موجهة إلى قواتها.^{٥١} غير أن البرقيات الدبلوماسية الأميركية المسترّبة قد أكدت أن الدبابات كانت موجهة إلى جنوب السودان. ففي إحدى البرقيات الدبلوماسية المؤرخة في ٢٩ يوليو/تموز ٢٠٠٩، اعترف وزير التعاون الإقليمي في حكومة جنوب السودان والرئيس السابق لهيئة الأركان العامة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، أويبا دينق أجاك، بأن حكومته كانت قد مارست الضغط على وزير الخارجية الكيني، موسى ويتانجولا، «بشأن ضرورة الإسراع في تسليم الدبابات التي كانت على متن سفينة فاينا إلى جنوب السودان.» وتذكر البرقية أن أجاك أكد أن «الأسلحة وقطع الغيار ومجموعات الدعم للدبابات تي-٧٢» قد تم تسليمها إلى موقع لم يكشف عنه في جنوب السودان.^{٥٢} لقد تم تسليم أجزاء من الشحنات إلى جنوب السودان منذ منتصف العام ٢٠٠٩. وقد أظهرت الصور التي تم التقاطها بالأقمار الصناعية أن شحنة أولية تضم دبابات تي-٧٢ وصلت إلى منشأة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا في مايو/أيار ٢٠٠٩، في سبتمبر/أيلول ٢٠١١، تم رصد ٢٠ دبابه تي-٧٢ أثناء نقلها على الطريق من بلدة نيمولي - الواقعة على الحدود مع أوغندا - باتجاه جوبا، وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، كان هنالك ما لا يقل عن ١٢ دبابه تي-٧٢ مركونة إلى جانب ثكنات للجيش الشعبي خارج جوبا، على الطريق من أوغندا.^{٥٣} بحلول أواخر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، كان قد تم تسليم العدد المتبقي من دبابات تي-٧٢ التي كانت على متن «فاينا».^{٥٤} وقد تم نشر معظمها لاحقاً في مايو، في ولاية الوحدة، أي على مسافة أقل من ١٠٠ كلم من جنوب كردفان.



دبابه تي-٧٢ تم تصويرها في ولاية الوحدة بالقرب من الحدود مع إبيي، في يونيو/حزيران ٢٠١١. مصدر سري

ومن المحتمل أن يساهم في هذه العملية ما لا يقل عن ثلاثة شركاء.

الولايات المتحدة الأميركية. منذ العام ٢٠٠٦ والولايات المتحدة الأميركية تُعدّ بين المؤيدين الرئيسيين لبرامج التحول الدفاعي لجنوب السودان، مع استثمارات تقدر بقيمة ١٥٠-٣٠٠ مليون دولار أميركي.^{٥٥} في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٩، أعلنت الناطقة باسم وزارة الدفاع الأميركية، اللفتنانت كولونيل المارا بيلك، أن «التعليم والتدريب المهني العسكري للضباط والمجندين هو من الجوانب الرئيسية؛ كما قد تكون قدرات الدفاع الجوية ذات صلة.»^{٥٦} وكانت الحكومة الأميركية قد أوضحت، منذ الاستقلال، أنه على الرغم من أنه ليس لديها أي خطط فورية لتصدير معدات قتالية، غير أنها

روسيا لنقل كبار الشخصيات. وصلت الدفعة الأولى إلى عنيتيبي ليتم نقلها في أغسطس/آب ٢٠١٠،^{٥٧} في فبراير/شباط ٢٠١٢، قام مشروع مسح الأسلحة الصغيرة برصد سائر المروحيات العشر في جوبا. يمكن تجهيز هذه المروحيات بأسلحة رشاشة ومنصات صواريخ، كما يمكنها نقل قنابل يصل وزنها إلى ٥٠٠ كلف. لكنها لا تُستخدم في الوقت الراهن إلا لأغراض النقل والاستطلاع.^{٥٨}

عمليات الشراء والتوريد المتوقعة

عقب التحرر من الحاجة لإخفاء وارداته، لا شك أن جنوب السودان سيقوم بتوسيع نطاق حيازاته العسكرية من خلال عمليات شراء في سوق السلاح العالمي.

من البلديات الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية في جنوب السودان وجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين كانوا مساعدين لجهاز الشرطة وجنود الجيش الشعبي المسرحين. وبعد مرور سبع سنوات، لا يزال عناصر الشرطة يفتقرون إلى التدريب اللازم والتمويل الكافي، ويعملون في موقع ثانوي مساعد للجيش الشعبي لتحرير السودان من جهة تزويد الأمن، على الرغم من التقسيمات الواضحة للواجبات المنصوص عليها في الورقة البيضاء للدفاع الخاصة بالجيش الشعبي لتحرير السودان والمقدمة في العام ٢٠٠٨.^{٤٦}

ويقدر العدد الإجمالي لعناصر جهاز شرطة جنوب السودان بـ ٥٠,٠٠٠ رجل، والعديد منهم قد اقترحوا من سن التقاعد.^{٤٧} وقد أحضر حوالي ثلث المجندين أسلحتهم معهم من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد شهدت ترسانة الشرطة زيادة خلال العامين الماضيين من خلال عمليات شراء واستيراد جديدة. بحلول العام ٢٠١٢، كان لدى قوات الشرطة نحو سلاح واحد لكل ضابط، غير أن غالبية هذه الأسلحة لم يتم توزيعها أو ما زالت قيد التخزين في جوبا.^{٤٨}

لقد وصلت أول شحنة معروفة من الأسلحة الموجهة إلى الشرطة - وهي عبارة عن بنادق هجومية من طراز إي كيه إم روسية الصنع من أوكرانيا، كان قد تم طلبها من قبل وزارة الداخلية - في العام ٢٠١٠،^{٤٩} من هذه الأسلحة الـ ٤,٥٠٠ التي تم تسليمها، ٣,٣٠٠ كانت موجهة إلى الشرطة، في حين كان العدد المتبقي موجهاً إلى قوى أمنية أخرى رسمية. خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ ومايو/أيار ٢٠١١، قامت قوات الشرطة - بدعم من المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة، الكائن مقره في نيروبي، ومكتب جنوب السودان للأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة - بدمج

البنادق برموز تتطابق مع كل وحدة شرطة للدولة، مع تسجيل هذه الرموز في قاعدة بيانات مركزية.^{٥٠} كما قام جهاز شرطة جنوب السودان بدمج ٧٠٠ بندقية إضافية كانت مخزنة في مراكز الشرطة في مختلف أنحاء ولاية الاستوائية الوسطى. تسمح مبادرة الدمج لجهاز الشرطة باحتساب عدد أسلحته بشكل أفضل. ومنذ بدء هذه العملية، تمت استعادة بنادق الشرطة من جهات غير حكومية، مما أدى إلى نجاح تحقيقات التنقيب. وريثما يتم تأمين التمويل اللازم، يعتزم مكتب جنوب السودان للأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة وجهاز شرطة جنوب السودان قيادة عمليات دمج مماثلة لمخزونات الشرطة الأخرى على مستوى الولايات.

من مجموع البنادق إي كيه إم الواردة من أوكرانيا، وزع جهاز الشرطة ١,٠٠٠ على كل من المقار العامة والشرطة. كما قدمت وزارة الداخلية ٤,٠٠٠ بندقية إلى شرطة الحياة البرية و٤,٠٠٠ إلى مصلحة السجون و٢,٠٠٠ إلى فوج الإطفاء و٢٠٠ أخرى إلى الجمارك (أنظر الجدول ١). ولا يزال هنالك أكثر من ٢٠,٠٠٠ بندقية مخزنة في المقر الرئيسي لشرطة الجنوب في جوبا.^{٥١}

الاقتناء والحيازة في أوساط الجماعات غير التابعة للدولة

لطالما شكّلت السودان وجنوب السودان موطناً لمجموعة واسعة من الجهات غير التابعة للدولة والتي تسعى بنشاط إلى اقتناء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل تعزيز قضاياها. طوال نحو ٤٠ عاماً من الصراع الداخلي، كان هنالك العديد من البلدان، خاصة في منطقة القرن الأفريقي، الحريصة على تسليح هذه الجهات. على مدى العقود الماضية، أمنت إثيوبيا وأوغندا الدعم المادي للجيش الشعبي لتحرير السودان؛ كما قدمت إريتريا الدعم

إلى متمردتي الجبهة الشرقية؛ أما تشاد وليبيا، فقد سلّحتا عدداً من الجماعات المتمردة في دارفور.^{٥٢} في الماضي، حافظت الحكومة السودانية والقوات المسلحة السودانية على علاقات طويلة الأمد مع القوات المسلحة التي تقاتل ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة السودانية الجنوبية. وقد شملت هذه قوات سودانية وجماعات من خارج البلد، مثل جيش الرب للمقاومة الأوغندي.^{٥٣}

مع استقلال جنوب السودان، تزايد نشاط الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بشكل كبير ومعها، التسلح بالوكالة. وهنالك عدد من العوامل التي قد تشير إلى سبب ذلك. أولاً، دفع انتهاء فترة اتفاق السلام الشامل عدداً من قادة المتمردين، الذين كانوا قد اعتمدوا موقف «لننتظر ونرى» منذ العام ٢٠٠٥، إلى الإعلان أخيراً عن معارضتهم لحكومة جوبا. وخلال الأشهر الـ ١٢ التي سبقت الاستقلال، اندلعت ٤ حركات تمرد في جنوب السودان، كلها مسلحة تسليحاً ثقیلاً - بما في ذلك بدعم من الخرطوم. ثانياً، وتحسباً لاحتمال وقوع مواجهة مسلحة بين القوات المسلحة السودانية وعناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان-الشمالي، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بتحريك قواته وسلاحه عبر حدوده إلى جنوب كردفان والنيل الأزرق قبل الاستقلال وهو لا يزال يقدم الدعم لحركات التمرد هناك (أنظر المربع ٣). ثلثاً، تفاقم الصراع القبلي المزمن، خاصة مع القتال الدائر بين الأجنحة المسلحة من قبيلتي النوير ومورلي في ولاية جونقلي.

يستعرض هذا القسم المعلومات المتاحة حول الإمدادات والحيازات لدى مجموعة مختارة من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي تنفذ العمليات في جنوب السودان بحلول أوائل العام ٢٠١٢. وقد تم تسليط الضوء على أبرز جماعتين من الميليشيات المتمردة في المربع ٤.

مجموعات الميليشيات المتمردة

على مدى العامين الماضيين، ومع إعلان المزيد من قادة المتمردين في الجنوب وأتباعهم عن تمردهم وزيادة التعاون، تدفقت في أيدي المتمردين في جنوب السودان وبشكل متزايد أسلحة أكثر حداثة وتطوراً. وقد تمّت حيازة بعض هذه الأسلحة من دولة جنوب السودان؛ فالعديد من أفراد الميليشيات هم أعضاء سابقون من الجيش الشعبي لتحرير السودان أخذوا أسلحتهم معهم عند انشقاقهم عن الجيش. كما هنالك أسلحة تمّ الاستيلاء عليها من الجيش الشعبي أثناء المعارك. من الأسلحة الأكثر حداثة، أسلحة ذات عيارات أكبر مثل الرشاشات الثقيلة عيار ١٢,٧ ملم وقذائف هاون عيار ٦٠ و ٨٢ ملم وبنادق عديمة الارتداد، مثل تلك من طراز ٩-SPG وبي-١، وذخائرها. وهي في غالبها في حالة ممتازة وكأنها جديدة - الأمر غير المسبوق في جنوب السودان مما يشير إلى خطوط إمداد جديدة - وتكمل الترسانات الموجودة التي تتألف بشكل أساسي من أنواع مختلفة من البنادق الهجومية والرشاشات

جدول رقم ١. تقديرات قدرات القوات وحيازات السلاح في أوساط القوات السودانية الجنوبية

الفئة	القوة	حيازات الأسلحة الصغيرة التقديرية	ملاحظات
الجيش الشعبي لتحرير السودان	٢١,٠٠٠ ^{٥٢}	٢٥,٠٠٠	بما في ذلك نحو ١٧٧,٠٠٠ جندي عند الاستقلال، فضلاً عن قوات الوحدات المتكاملة المشتركة والمتمردين السابقين المدمجين حديثاً
جهاز شرطة جنوب السودان	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	فقط ٣١,٠٠٠ قطعة سلاح ناري مسجلة مع جهاز شرطة جنوب السودان
مصلحة السجون	٢٢,٠٠٠	٦,٠٠٠	استلام ٤,٠٠٠ بندقية إي كيه إم
شرطة الحياة البرية	١٤,٠٠٠	٩,٠٠٠	استلام ٤,٠٠٠ بندقية إي كيه إم
فوج الإطفاء	٤,٠٠٠	٢,٠٠٠	استلام ٢,٠٠٠ بندقية إي كيه إم
الجمارك	غير مؤكدة	٢٠٠	استلام ٢٠٠ بندقية إي كيه إم
المجموع	٣٠,٠٠٠	٣١٧,٢٠٠	

ملاحظة: تستند تقديرات القوة وحيازات الأسلحة إلى العمل الميداني والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين التي أجراها مسح الأسلحة الصغيرة خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.

في فترة ما بعد قديت، تشير التقارير إلى أن القادة العسكريين قد أفادوا عن تلقيهم الأسلحة من عناصر الأمن في السودان.^{٧٧} كما تشير أدلة مؤكدة إلى أن هذا الجيش مجهز بشكل جيد؛ ويزعم جيش تحرير جنوب السودان نفسه امتلاك أسلحة كافية لسنتين إلى ثلاث سنوات. فضلاً عن ذلك، نقل بابيني مونيتول إلى مسح الأسلحة الصغيرة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ أن الجيش كان قد اشترى مؤخراً ١٠ صواريخ أرض جو أس إيه-٧ من بلد لم يتم الكشف عنه، غير أنه لم يتم التحقق من هذا الأمر بشكل مستقل.^{٧٨} بالإضافة إلى استخدام الأسلحة الصغيرة، زرع مقاتلو جيش تحرير جنوب السودان ألغاماً مضادة للدبابات على الطرق المأهولة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، مما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين.

الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان.

وهي عبارة عن حركة تمرد قبلية، تقع في الأصل في ولاية جونقلي وأعالي النيل. تم تأسيسها من قبل المرحوم جورج أتور عقب استقالته احتجاجاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان في الفترة التي سبقت انتخابات أبريل/نيسان ٢٠١٠. وقد أنشأ أتور قواته من خلال فارين من الشعبة الثامنة من الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية جونقلي والشعبة الثالثة في شمال بحر الغزال. إن قدرة أتور على الحصول على الأسلحة قد مكنته من تجنيد شباب محرومين - خاصة من قبيلتي النوير جاوار والدينكا بادينغ - للقتال ضد خصومه من الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية جونقلي بدرجات متفاوتة من النجاح.^{٧٩}

بحسب التقارير، قتل الجيش الشعبي لتحرير السودان أتور في ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١،^{٨٠} فخلفه في ٥ يناير/كانون الثاني بيتر كول شول أوآن.^{٨١} في أواخر فبراير/شباط ٢٠١٢، انشق أوآن عن الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبحلول أبريل/نيسان ٢٠١٢، كان هنالك حوالي ١,٨٠٠ مقاتل مسلح من حركة/جيش تحرير جنوب السودان في شمال ولاية جونقلي في انتظار خطط الإمداد من قادتهم الذين كانوا يجرون مفاوضات مع الحكومة في جوبا.^{٨٢}

منذ انشقاق أوآن، أطلقت إحدى الفصائل المستقلة والأصغر حجماً من القوة، وهي لا تزال ناشطة في ولاية أعالي النيل، على نفسها اسم حركة/جيش تحرير جنوب السودان. وفي شمال أعالي النيل، يقود اللواء جونسون أولونيني مجموعة ذات غالبية من الشك تتألف من نحو ٨٠٠ مقاتل.^{٨٣} لم يكن بالإمكان تقييم نوع أو حجم القوة النارية التي تمتلكها هذه الفصائل، ولكن استناداً إلى المقابلات، يُقدَّر أن يكون لدى جيش تحرير جنوب السودان في أعالي النيل نحو سلاح واحد لكل جندي.^{٨٤}

لقد وثق مسح الأسلحة الصغيرة وحلّ مئات الأسلحة وآلاف طلقات الذخيرة التي يزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان إنه قد استولى عليها من الميليشيات المختلفة خلال الفترة الممتدة بين

حتى استقلال جنوب السودان في ٩ يوليو/تموز ٢٠١١، كانت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان-الشمالي عبارة عن قوة سياسية وعسكرية موحدة. في فبراير/شباط ٢٠١١، أعلنت الحركة الشعبية عن انقسامها إلى حزبين، وبالتالي انقسام الجيش وقيام هيكل قيادة وقيادات منفصلة، وقد سرى مفعول هذا الانفصال عشية الاستقلال.^{٨٥} تشير الدلائل إلى أن القوتين لا تزالان في تعاون وثيق في الصراعات الحالية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، على الرغم من عمليات النفي الرسمية.

في مارس/آذار ومايو/أيار ٢٠١١، أي قبل الأعمال العدائية مع القوات المسلحة السودانية، عمد عناصر من الشعبة التاسعة (جنوب كردفان) والشعبة العاشرة (النيل الأزرق) من الجيش الشعبي لتحرير السودان - أي نحو ٢٠,٠٠٠ عنصر بحسب التقارير - إلى نقل دبابات تي-٥٥ و تي-٧٢ ومدافع هاوتزر عيار ١٢٠ ملم ومدافع هاون عيار ١٢٠ ملم، فضلاً عن كميات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر باتجاه الشمال تحسباً للصراع.^{٨٦} ظلت القوات هناك بقيادة اثنين من أنصار الحركة الشعبية، عبد العزيز الحلو ومالك عقار.

اندلع القتال في ولاية جنوب كردفان في يونيو/حزيران وفي النيل الأزرق في سبتمبر/أيلول.^{٨٧} ووسط التقارير التي أقيمت عن التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من قبل القوات المسلحة السودانية، واصلت حكومة الجنوب تقديم الدعم اللوجستي والعسكري إلى نظرائها في الشمال. وغالباً ما تتم مشاهدة قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان-الشمالي ريفعي المستوى، بما في ذلك عقار، في جوبا. في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، كان عناصر سابقون من الشعبتين التاسعة والعاشرة بحسب التقارير في جوبا، يستلمون دفعاتهم، على الرغم من أن الجيش يصر على أنه قد تم سحب هذه القوات من قوائم المراتب الرسمية.^{٨٨} وبحلول نهاية العام ٢٠١١، ذكرت مصادر مطلعة أن ست شعب من أصل ١٠ كانت معنية مباشرة بالقتال أو توريد الأسلحة عبر الحدود إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان-الشمالي.^{٨٩}

لقد تغيرت المعادلة العسكرية بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة مع تأسيس الجبهة الثورية السودانية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، برئاسة عقار وقيادة عبد العزيز. ويجمع هذا التحالف عدداً من قوات المتمردين الذين يقاطلون من أجل «بديل ديمقراطي قابل للحياة» لحكومة الخرطوم، بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان-الشمالي وثلاث جماعات من المعارضة المسلحة في دارفور: حركة العدل والمساواة؛ وفصائل من حركة تحرير السودان تابعة لميني ميناوي وعبد الواحد. تشير الأدلة، خاصة من ولاية الوحدة، إلى أن بعض العناصر من داخل الجيش الشعبي هم على اتصال وتعاون عسكري مع الجيش الشعبي-الشمالي وحركة العدل والمساواة واستطرداً أعضاء آخرين من الجبهة الثورية السودانية.^{٩٠} في فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١٢، أعلن الجيش الشعبي وأعضاء من الجبهة الثورية السودانية، كل على حدة، مسؤوليتهم عن الأعمال العسكرية نفسها في مناسبتين، مما يشير بقوة إلى أنهم يعملون في ظل انسجام تام؛ فقد اتصلت الحادثة الأولى بالقتال في بلديتي جاو وتروجي (أواخر فبراير/شباط) والثانية بإسقاط طائرة إيرانية/تابعة للقوات المسلحة السودانية من دون طيار في ولاية جنوب كردفان في ١٣ مارس/آذار.^{٩١}

على الرغم من أن جوبا قد لا تكون هي المسيطرة على حركة القوات عبر الحدود بين السودان وجنوب السودان، غير أن ثمة شيء واضح؛ إن الانقسام الذي يفترض حصوله في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان لم يحدث بعد على أرض الواقع.

الثاني ٢٠١١، ومنذ انتقال غالبية القوات إلى خرسانة - الواقعة على مسافة حوالي ٤٠ كيلومتراً شمال أبيي - في نهاية العام ٢٠١١، يُعتقد أن حجم جيش تحرير جنوب السودان قد تنامي.^{٩٢} بالإضافة إلى التجنيد على المستوى المحلي، تفيد بعض التقارير الموثوقة عن قيام مسؤولين في الجيش مقرهم في الخرطوم، بتجنيد شباب من جنوب السودان بالقوة في شوارع الخرطوم، وإرسالهم إلى الجنوب للخضوع للتدريب.^{٩٣} منذ تأسيسه، ألحق جيش تحرير السودان أضراراً كبيرة بالشعبة الرابعة من الجيش الشعبي لتحرير السودان. على الرغم من أن أرقام الضحايا التي أعلنها كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة/جيش تحرير جنوب السودان تتفاوت إلى حد كبير، إلا أن حركة/جيش تحرير جنوب السودان يمثل حالياً أكبر تهديد داخلي للجيش الشعبي لتحرير السودان، خاصة أن القتال بين الجانبين في أواخر أكتوبر/تشرين الأول وخلال نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ قد أدى إلى وقوع مئات الضحايا.^{٩٤}

على الرغم من أن مسح الأسلحة الصغيرة لم يوثق أي أسلحة لحركة/جيش تحرير جنوب السودان

المتعددة الأغراض من النوع آر بي كيه وبه كيه أم وقاذفات الصواريخ آر بي جي والألغام الأرضية.

إن أبرز جماعتين من الميليشيات المتمردة بحلول أبريل/نيسان ٢٠١٢ في جنوب السودان هما حركة/جيش تحرير جنوب السودان والحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان، وكلاهما قد تطورا منذ نشأتهم. ونورد أدناه وصفاً وجيزاً لكل منهما.

حركة/جيش تحرير جنوب السودان. وهي

ميليشيا ينتمي عناصرها في غالبيتهم إلى قبيلة النوير في ولاية الوحدة، بقيادة جيمس جاي يوش. كان لدى هذا الأخير أربعة نواب - بابيني مونيتول وكول شارا نيانق وماثيو بولجانق وفيليب بيبان - الذين يشرفون على أجزاء مختلفة من الحركة.^{٩٥} منذ انشقاق بيتر قديت رسمياً في ٣ أغسطس/أب ٢٠١١، وهو الزعيم المؤسس والقائد العسكري السابق في حركة/جيش تحرير جنوب السودان، تفاوتت التقديرات بشأن حجم القوة.

يدعي جيش تحرير جنوب السودان أنه يضم ٨,٠٠٠-١٢,٠٠٠ جندي،^{٩٦} غير أن تقديرات المحللين الأمنيين تشير إلى وجود نحو ١,٨٠٠ في نوفمبر/تشرين

مصادر إمداده العديدة بالأسلحة والذخائر.^{٧٩} وتشير الأسلحة التي تفيد التقارير أنه قد تم الاستيلاء عليها من قوات قديت ومعابنتها من قبل مسح الأسلحة الصغيرة، بناءً على القواسم المشتركة مع مخزونات القوات المسلحة السودانية التي تمت أيضاً معابنتها، أن خطوط الإمداد السودانية قد شملت على ما يبدو بنادق هجومية ورشاشات وقذائف صاروخية من طراز آر بي جي ومدافع هاون وخضيرة.

قبل وفاته في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، حافظ أتور أيضاً على علاقات وثيقة مع أنصاره في السودان. فكان عدد من كبار المسؤولين، بما في ذلك أتور نفسه، يترددون على الخرطوم للتعاون مع الحكومة بشأن الاستراتيجية والحصول على ما يبدو على الدعم في مجال العتاد. في ٨ أغسطس/ آب ٢٠١٠، على سبيل المثال، هبطت مروحية في مطار فلوج في أعالي النيل عائدة حسيماً زعم من مقاطعة فانجاك - أمد معاقل أتور - وعلى متنها مجموعة من الموالين له، بما في ذلك الرجل الثالث من بعده، وهي في طريقها إلى الخرطوم. عقب اعتقال الجيش الشعبي لتحرير السودان لرجال أتور وطاقتهم المروحية، اعترف هؤلاء بحسب التقارير بأن المروحية قد سلمت أسلحة إلى أتور قبل الوصول إلى فلوج.^{٨٠} وقد أفاد الجيش الشعبي أن المروحية كانت تابعة لشركة الخطوط الجوية السودانية، الأمر الذي أكده مراقب دولي في وقت لاحق.^{٨١}

ثمة العديد من الوسائل الممكنة لتزويد الميليشيات بالأسلحة، بما في ذلك التسليم برأ وجواً مباشرة من الخرطوم، والإمدادات من قادة القوات المسلحة السودانية المحليين في قواعد خلفية للميليشيات في جنوب كردفان والنيل الأزرق، والمبيعات من تجار المسيرية في جنوب كردفان الذين يحصلون على الأسلحة من القوات المسلحة السودانية، وعمليات التسليم من أطراف ثالثة في المنطقة، خاصة إريتريا، وما بعدها. بغض النظر عن طريقة الإمداد والمسار، إن نوع وحالة الأسلحة، والتداخل بين مخزونات الميليشيات والقوات المسلحة السودانية، ومزاعم الممثلين الكبار الحاليين والسابقين لحركات التمرد، وحقيقة أن الصين وإيران هما أبرز دولتين مصدريتين للأسلحة إلى السودان، كلها عناصر تشير إلى أن السودان مورد مهم للأسلحة والذخيرة إلى الجيش الديمقراطي لجنوب السودان وجيش تحرير جنوب السودان على الأقل. كما هنالك أوجه التشابه بين الأسلحة والذخائر المستخدمة من قبل الجماعات المتمردة، مثل الأسلحة الهجومية الجديدة من طراز ١٠٥٦ ذات الأرقام التسلسلية المتشابهة والرشاشات من طراز ٨٠ وذخائر مماثلة صينية الصنع (أنظر الجدول رقم ٣).

بالإضافة إلى الخرطوم، يتنامى دور أسمره كمصدر أو وسيط محتمل لإمداد المتمردون في الجنوب بالأسلحة. فعلى النحو المبين في الجدول رقم ٢، صادر الجيش الشعبي لتحرير السودان طلقات صينية الصنع من الطراز آر بي جي ٦٩ تحمل

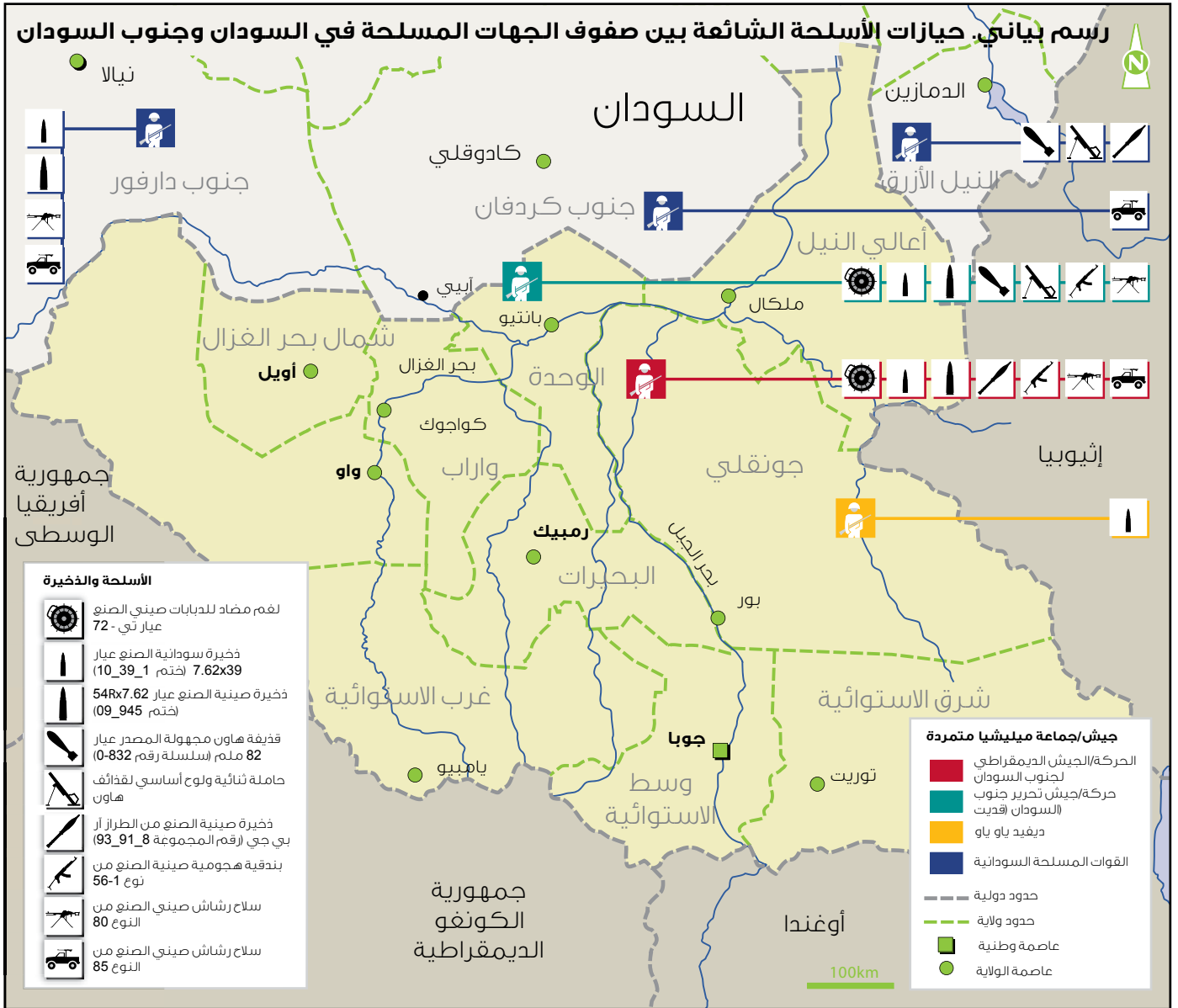
الرئيسي للأسلحة للميليشيات المتمردة في جنوب السودان.

في ذروة صراعه مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في أبريل/نيسان ومايو/أيار ٢٠١١، قضى قديت مع المحيطين به معظم وقتهم في الخرطوم. وأكد الناطق باسمه، بول جاتكوث، أن الخرطوم لم تمهل فقط حركة تمرد قديت، وإنما كانت أيضاً أمد

مارس/أذار وديسمبر/كانون الأول ٢٠١١. وقد كشفت تقنيات تتبع الأسلحة^{٧٥} من عدد من الموردين وسبل ومسارات الإمداد المشتركة (أنظر الجدول رقم ٢ والرسم البياني). تميل الأدلة من العمل الميداني إلى مزاعم المقربين من أعلى قادة القوات المنشقة وأبرزهم - خاصة قديت والمرحوم أتور وياو وياو - بأن أجهزة الأمن السودانية تشكل المصدر

الجدول رقم ٢. أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تمتلكها مجموعة مختارة من الجهات الفاعلة المسلحة في جنوب السودان

قوات حكومة جنوب السودان	أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ^{٧٦}
الجيش الشعبي لتحرير السودان	<ul style="list-style-type: none"> مسدسات بنادق هجومية تافور بنادق نصف آلية سكوريون بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف رشاشات متعددة الأغراض من النوع آر بي كيه وببي كيه أم قاذفات قنابل يدوية بنادق عديمة الارتداد (مبارات متعددة) رشاشات ثقيلة عيار ١٢,٧ ملم أسلحة مضادة للدبابات من طراز آر بي جي-٧ مدافع هاون عيار ٦٠ و ٨٢ و ١٢٠ ملم أسلحة مضادة للطائرات عيار ٢٣ ملم منظومات دفاع جوي محمولة على الأكتاف
جهاز شرطة جنوب السودان	<ul style="list-style-type: none"> مسدسات بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف
مصلحة السجون، شرطة الحياة البرية، فوج الإطفاء والجمارك	<ul style="list-style-type: none"> بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف
جماعات غير تابعة للدولة	أنواع الأسلحة ^{٧٧}
الجيش الديمقراطي لجنوب السودان	<ul style="list-style-type: none"> بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف رشاشات متعددة الأغراض من النوع آر بي كيه وببي كيه أم رشاشات ثقيلة عيار ١٢,٧ ملم أسلحة مضادة للدبابات من طراز آر بي جي-٧ بنادق عديمة الارتداد من طراز ٩-SPG مدافع هاون عيار ٦٠ و ٨٢ ملم أسلحة مضادة للطائرات من طراز ZSU-٣٧ (لم يتم التحقق منها) قاذفات صواريخ متعددة من طراز BM-١٢ وعيار ١٠٧ ملم (لم يتم التحقق منها)
جيش تحرير جنوب السودان	<ul style="list-style-type: none"> بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف رشاشات متعددة الأغراض من النوع آر بي كيه وببي كيه أم رشاشات ثقيلة عيار ١٢,٧ ملم أسلحة مضادة للدبابات من طراز آر بي جي-٧ و آر بي جي-٩ مدافع هاون عيار ٦٠ و ٨٢ ملم بنادق عديمة الارتداد من طراز بي-١ منظومات دفاع جوي محمولة على الأكتاف (لم يتم التحقق منها)
جيش الرب للمقاومة	<ul style="list-style-type: none"> بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف رشاشات متعددة الأغراض من النوع آر بي كيه وببي كيه أم
الجيش الأبيض لشبيبة النوير	<ul style="list-style-type: none"> بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف رشاشات متعددة الأغراض من النوع آر بي كيه وببي كيه أم أسلحة مضادة للدبابات من طراز آر بي جي-٧
مدنيون ^{٧٨}	<ul style="list-style-type: none"> بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف بنادق هجومية من طراز جي-٣ بنادق هجومية من طراز SKS بنادق هجومية من طراز RPD أسلحة مضادة للدبابات من طراز آر بي جي-٧ مدافع هاون عيار ٦٠ ملم رشاشات متعددة الأغراض من النوع آر بي كيه وببي كيه أم



جماعات الميليشيات القبلية

في أواخر العام ٢٠١١، تفجرت المنافسات والغارات المزمنة بين القبائل وتحوّلت إلى صراع مفتوح في ولاية جونقلي بين المورلي والجيش الأبيض لشبيبة النوير المعاد تنظيمه، وهو ميليشيا قبلية تتكون من ثلاثة عشائر تابعة لقبيلة النوير - لو وجيكاني وقاوار.^{٨٧} وقد أجريت عملية سلام بقيادة مجلس لكنائس غير أنها لم تتوصل بعد إلى وضع حد للأعمال العدائية. لقد جذب هذا الصراع الاهتمام الدولي في نهاية ديسمبر/كانون الأول عندما توجه ما يصل إلى ٨,٠٠٠ من شبيبة النوير إلى مقاطعة بيبور لمهاجمة قبيلة المورلي، والاستعدادة، بحسب الإفادات، عشرات الأطفال المخطوفين وآلاف رؤوس المواشي التي سرقت في شهر أغسطس/ آب.^{٨٨} كان المقاتلون مزودين بحوالي ٤,٠٠٠ بندقية هجومية من طراز كلاشنيكوف وآر بي جي ورشاشات من طراز بي كيه أم.^{٨٩}

وجود مصدر مشترك. كما هنالك مصادر أخرى واضحة، مثل الجيش الشعبي لتحرير السودان. في أحد الأمثلة، تم نشر عدد من عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان التابعين لقبيلة النوير من ولاية واراب والقبائل في ولايتي الوحدة وأعلى النيل في العام ٢٠١١، ولكن عندما أصبحوا في الموقع، قرروا التراجع عن القتال ولم يتمكنوا من إيجاد طريقهم للعودة إلى ديارهم. فنظراً إلى قلة البدائل المتاحة أمامهم، كلفوا جنوداً من جيش تحرير جنوب السودان لتوجيههم عبر المستنقعات مقابل منحهم أسلحتهم.^{٩٠} قد تكون أوكرانيا مصدرها بدورها: فقد كشف باينبي، نائب قائد جيش تحرير جنوب السودان، لمسح الأسلحة الصغيرة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ أن الجيش يمتلك ممثلين يسافرون إلى هناك لشراء الأسلحة.^{٩١}

رقم '٩١_٩١_٩٣' من قوات أتور في ولاية جونقلي في فبراير/شباط ٢٠١١. وكانت إريتريا قد زودت، بحسب التقارير، طلقات مماثلة، تحمل الرقم نفسه، تم الاستيلاء عليها من قوات الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في الصومال في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وتشير التقارير إلى أن أتور قد زار أسمرة ما لا يقل عن ثلاث مرات خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.^{٩٢} كما ظهرت تقارير أيضاً من ولاية جونقلي تفيد عن شرائه الأسلحة من شخص من قبيلة النوير، يُدعى ذوكوات بال تشاي، زعيم الجبهة الإثيوبية الوطنية المتحدة المدعومة من أسمرة في منطقة غامبيلا، في إثيوبيا.^{٩٣} غير أنه لم يتم التحقق من ذلك من جانب جهة مستقلة.

تفيد مصادر موثوقة أن إريتريا قد زودت الأسلحة مباشرة إلى الجيش الديمقراطي لجنوب السودان.^{٩٤} وعلى الرغم من أن مسح الأسلحة الصغيرة لم يتمكن من تأكيد ذلك، فالارتباط القائم بين العينيتين من طلقات الأرب بي جي يشير بقوة إلى

السلح النوع/الطرز/الكمية	الميليشيا	تم ضبطه / معاينته	المصدر المحتمل	تعليقات
١٢٥ بندقية هجومية جديدة صينية الصنع من نوع ١-٥٦. ^{٩٠}	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	أبريل/نيسان ٢٠١١ أثناء القتال في رباك بايام، مقاطعة ميوم، ولاية الوحدة	السودان	كانت البنادق محشوة بألاف العيارات من نوع واحد من الذخيرة السودانية الصنع عيار ٧, ٦٢x٣٩، ملغم مع الختم «١-٣٩-١».
أسلحة هجومية مماثلة من النوع ١-٥٦	الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان	مارس/آذار ٢٠١١ في ولاية جونقلي		وفقاً لتقرير الأمم المتحدة الصادر في ٢٠١١ عن فريق الخبراء المعني بالسودان، استوردت القوات المسلحة السودانية أنواعاً مماثلة من الذخيرة إلى دارفور.
الذخيرة السودانية الصنع عيار ٧, ٦٢x٣٩، ملغم مع الختم «١-٣٩-١».	قوات ديفي ياو ياو	يوليو/تموز ٢٠١١ أثناء انتظار القوات عملية الإدماج في ولاية شرق الاستوائية		
طلقات صينية الصنع من الطراز آر بي جي ٦٩ تحمل رقم '٩٣_٩٨_٩٣'	الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان	فبراير/شباط ٢٠١١ في فم الزراف، ولاية جونقلي	إريتريا	وفقاً لفريق الأمم المتحدة لرصد الوضع في الصومال وإريتريا، تم ضبط طلقات مماثلة، تحمل الرقم نفسه، من قوات الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في الصومال في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وتشير التقارير إلى أن إريتريا قد زوّدت الجبهة بهذه الطلقات. ^{٩١}
أربعة أسلحة رشاشة جديدة نسبياً، صينية الصنع من النوع ٨٠	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	أبريل/نيسان ٢٠١١ أثناء القتال في رباك بايام، مقاطعة ميوم، ولاية الوحدة	السودان	مرفقة بـ ٧, ٦٢x٥٤R لمصنع صيني ٩٤٥، إنتاج العام ٢٠٠٩ مرفقة بـ ٩٤٥، يبدو عليها أنه قد تم تغليفها من حديد في الخرطوم
سلاح رشاش من النوع ٨٠ المماثل	الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان	فبراير/شباط ٢٠١١ في فم الزراف، ولاية جونقلي		وفقاً لتقرير الأمم المتحدة الصادر في ٢٠١١ عن فريق الخبراء المعني بالسودان، استوردت القوات المسلحة السودانية أنواعاً مماثلة من الذخيرة إلى دارفور.
ثمانية قاذفات صواريخ آر بي جي-٧ جديدة نسبياً تشبه الأنواع الإيرانية الصنع.	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	أبريل/نيسان ٢٠١١ أثناء القتال في رباك بايام، مقاطعة ميوم، ولاية الوحدة	السودان	الأسلحة الإيرانية الصنع متسقة مع خطوط الإمداد السودانية. ^{٩٢}
خمسة قذائف شديدة الانفجار ومتشظية (هاون) روسية الصنع ^{٩٣} عيار ٨٢ ملغم من السلسلة ٨٣٢٠، رقم المجموعة «١-١» ^{٩٤}	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	مايو/أيار ٢٠١١ أثناء القتال في منكين، ولاية الوحدة	السودان	تضمنت عبوات بعلامات تشير إلى صناعتها في السودان في العام ٢٠٠٧. تشير التقارير إلى أنه قد تم ضبط النوع نفسه من قذائف الهاون، تحمل أرقام مماثلة «١-١» و «١-٧» من القوات المسلحة السودانية من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال أثناء القتال في ولاية النيل الأزرق في سبتمبر/أيلول ٢٠١١. أفادت التقارير أن جمعية مساواة ورحمة قد استولت على قذائف هاون عيار ١٢٠ ملغم تحمل العلامة نفسها من القوات المسلحة السودانية في دارفور في العام ٢٠٠٩.
عدة أنابيب هاون عيار ٨٢ ملغم مع حامله ثنائية ولوح أساسي ^{٩٥}	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	مايو/أيار ٢٠١١ أثناء القتال في منكين، ولاية الوحدة	السودان	لقد تم ضبط حامله ثنائية ولوح أساسي لقذائف هاون مماثلة من القوات المسلحة السودانية من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال في ولاية النيل الأزرق في سبتمبر/أيلول ٢٠١١. مرفقة بعيارات بندقية عديمة الارتداد جديدة صينية الصنع من النوع ٦٥ عيار ٨٢ ملغم ^{٩٦}
عدة أسلحة رشاشة ثقيلة صينية الصنع من النوع ٨٥ عيار ١٢,٧ ملغم ^{٩٧}	الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان	أثناء القتال في ولايتي أعالي النيل / جونقلي، تمت معاينتها في أبريل/نيسان ٢٠١١	السودان	تستخدم القوات المسلحة السودانية أعداداً كبيرة من الأسلحة الرشاشة الثقيلة من النوع نفسه ٨٥ في مختلف أنحاء دارفور. ^{٩٨} بحسب التقارير، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان-الشمال بتوقيف، من بين جملة أشياء أخرى، خبير فني تابع للقوات المسلحة السودانية مع سلاح مماثل من النوع ٨٥ في سيارته أثناء القتال في الحمر، جنوب كردفان في يوليو/تموز ٢٠١١ ^{٩٩}



التعليق على الصورة إلى اليسار: بندقية هجومية جديدة صينية الصنع من نوع ١-٥٦، تم ضبطها من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء القتال مع جيش تحرير جنوب السودان في أبريل/نيسان ٢٠١١ في رباك بايام، مقاطعة ميوم، ولاية الوحدة. © جونا ليف تعليق على الصورة في الوسط: ذخيرة سودانية الصنع عيار ٧, ٦٢x٣٩، ملغم مع الختم «١-٣٩-١» تم ضبطها من قوات جورج أتور في فم الزراف، في جونقلي ومن ميليشيا بيتر قديت في رباك بايام، مقاطعة ميوم، ولاية الوحدة في منتصف العام ٢٠١١. © جونا ليف التعليق على الصورة إلى اليمين: قذائف هاون عيار ٨٢ ملغم تحمل رقم مجموعة ١-١، تم ضبطها من قوات بيتر قديت في مايو/أيار ٢٠١١ في ولاية الوحدة، مصدر سري.

فأرسل الجيش الشعبي لتحرير السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تعزيزات إلى بيبور لصد المهاجمين، ولكن بين ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول و٥ يناير/كانون الثاني، تم قتل ما يصل إلى ٣,٠٠٠ شخص وخطف ١,٥٠٠ امرأة وطفل وسرقة ١٠,٠٠٠ رأس ماشية.^{١٠}

غالبية الأسلحة المستخدمة من جانب الميليشيات القبلية في ولاية جونقلي وغيرها بنادق هجومية قديمة تم تداولها في جنوب السودان والمنطقة على مدى عقود. لكن التقارير الأخيرة تكشف أنه في المناطق التي تعاني من الصراعات المسلحة، سواء السياسية والطائفية، تقوم قوات الأمن الحكومية والميليشيات المتمردة أيضاً بتوفير أحدث الأسلحة من أجل شراء الولاء.

في العام ٢٠١١، على سبيل المثال، جند المرحوم أتور شاباً محليين لتعزيز هجومه على الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية جونقلي. في شهر مايو/أيار، قام بتسليح أكثر من ١,٠٠٠ شاب من عشيرتي النوير قاوار والدينكا بادينغ المحليتين مع ما يصل إلى ١,٥٠٠ بندقية هجومية من طراز كلاشنيكوف، وأسلحة رشاشة من النوع ٢٧ بي كيه أم ونحو ٩,٠٠٠ طلقة ذخيرة مقابل وعدهم بدعم هجومه على الجيش الشعبي لتحرير السودان مع تعزيز هجومهم على المورلي في مقاطعة بيبور في شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز ٢٠١١. في النهاية، لم يطع الشباب أتور، إذ رفضوا مهاجمة القرى التي يقطنها أفراد من قبائلهم.^{١١} وقد لاحظت إحدى بعثات المراقبة التابعة للأمم المتحدة التي سافرت إلى بيبور بعد الاشتباكات عشرات الشبان

الذين ينتمون إلى قبيلة النوير يحملون النوع نفسه من البنادق الهجومية الجديدة من الطراز ١٠٥٦ والأسلحة الرشاشة من الطراز ٨٠ التي كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد ضبطها من كل من قوات قديت وأتور قبل عدة أشهر، والتي يبدو أن مصدرها كان السودان. قد يكون أتور قد سلحهم مباشرة أو أن الأسلحة قد تكون أتت من خلال دك كويت دينق، الذي، وبحسب مزاعم الخبراء والجيش الشعبي لتحرير السودان، قد قام بتعبئة شباب النوير للهجوم على المورلي بأسلحة كان قد اشتراها من أتور.^{١٢} في الوقت نفسه، قام ديفيد ياو ياو بتزويد شباب المورلي بأسلحة كان قد تلقاها من جورج أتور لأغراض مماثلة.^{١٣}

وقد حدثت حالة مماثلة في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ مع تقدم قوات أتور نحو دوك باديت، في مقاطعة دوك؛ انسحب النوير المحليون، الذين كان قد قام بتسليحهم، من الصراع مع المجتمع المحلي وتعزيزات الجيش الشعبي لتحرير السودان من بور.^{١٤} علاوة على ذلك، تظهر صور الجيش الأبيض أثناء عودته إلى بلدة أكوو بعد الهجوم على بيبور في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ شاباً من النوير يلوحون بنادق هجومية من النوع الجديد نفسه ١٠٥٦ التي قام أتور بإمداد شباب النوير بها قبل عدة أشهر. علاوة على ذلك، حصل مسح الأسلحة الصغيرة على ذخيرة كان قد أفيد أن الجيش الأبيض أطلقها على أفراد المورلي في ليكونجولي وعلى طول نهر كنج في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ بينما كانوا يتقدمون باتجاه بلدة بيبور. لقد تطابقت هذه الذخيرة غير المألوفة التشبيكية الصنع عيار ٧,٦٢x٣٩، تماماً مع تشكيلة مماثلة من الذخيرة

التي تم ضبطها من قوات أتور في ولاية جونقلي في مارس/آذار ٢٠١١. كما تم استرداد تشكيلة أخرى من الذخيرة عيار ٧,٦٢x٣٩، ولكن صينية الصنع، في الموقع نفسه، وكانت تحمل الختم «٧٤_٣١»، وهي تشكيلة يكثر استخدامها من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، مما يشير إلى إمكانية وجود دعم من قبل الجيش الشعبي لقبيلة النوير.

إن جهاز شرطة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان يشكلان بدورهما مصدراً للأسلحة للميليشيات القبلية، ففي ولاية جونقلي بشكل خاص، حيث الجيش الشعبي لتحرير السودان هو عبارة عن قوة مجزأة من المقاتلين السابقين المعادين للجيش الشعبي مع قيادة وسيطرة ضئيلة أو معدومة، وحيث يلتصق ضباط جهاز شرطة جنوب السودان بقبائلهم، قامت القوات على حد سواء بتوريد الأسلحة إلى قبيلة الدينكا خلال الاشتباكات مع النوير خلال الفترة يونيو/حزيران - أغسطس/آب ٢٠١١، مما أسفر عن سقوط مئات القتلى ونهب آلاف رؤوس الماشية. طوال فترة القتال، استعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان عدداً غير محدد من البنادق المدموغة بعلامة جهاز شرطة جنوب السودان - التابعة للضباط المحليين - من أفراد الدينكا المتوفين. وتم أيضاً ضبط بنادق مدموغة بعلامة جهاز شرطة جنوب السودان من الدينكا بعد الاشتباكات مع قبيلة جبل في ولاية البحيرات في مايو/أيار ٢٠١١. تم استمعاء قادة من جهاز شرطة جنوب السودان من كلتا الولايتين إلى جوبا لاستجوابهم، ولا تزال التحقيقات جارية. ثمة أدلة ظرفية تشير إلى أن الجيش الشعبي قدم دعماً مماثلاً لقبيلة الدينكا في كلتا الساحتين.^{١٥} وثمة اعتقاد سائد بأن ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان وشرطة جنوب السودان كانوا ينشقون وينضمون إلى كل من الجيش الأبيض وميليشيات المورلي لمساعدة أقاربهم.^{١٦} علاوة على ذلك، لقد أنشأ الجيش الشعبي لتحرير السودان وسلح مجموعة «الجيش الشعبي لتحرير السودان - للشباب»، وهي مجموعة من شباب المورلي للقتال ضد ديفيد ياو ياو في مقاطعة بيبور، في ولاية جونقلي.^{١٧}

أخيراً، تُستخدم المخزونات غير الآمنة للجيش الشعبي لتحرير السودان كمصدر للأسلحة على مستوى المجتمع المحلي. خارج جوبا، يتم تخزين الأسلحة والذخائر بشكل شبه دائم في ظل ظروف غير ملائمة، - في أكواخ غير آمنة من الطين ومباني مدارس مهجورة ومستشفيات وغيرها من المرافق وأكواخ من الصفائح الفولاذية المموجة.^{١٨} إن طرق التخزين غير الملائمة لا تجعل من هذه الأسلحة أهدافاً سهلة للنهب فحسب؛ فالذخيرة عرضة أيضاً للانفجار. أما في المناطق الأخرى، في المناطق الشمالية من جنوب السودان، يستخدم الجيش الشعبي لتحرير السودان عدة مستودعات أسلحة مختلفة أثناء القتال؛ لكن، وعندما يتوقف القتال، يتم تسليمها إلى قادة المجتمعات المحلية. هذا ما حدث مع وحدات القوات المسلحة السودانية

الجدول رقم ٤. تقديرات حجم القوة وحيازات الأسلحة لدى الميليشيات غير التابعة للدولة

الفئة	القوة	حيازات الأسلحة الصغيرة التقديرية	ملاحظات
الميليشيات الغير تابعة للدولة			
حركة/جيش تحرير جنوب السودان	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	تحتفظ بأسلحة إضافية في المخازن للجند الجدد
الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان	٢,٦٠٠	٢,٦٠٠	حركة/جيش تحرير جنوب السودان ثمة حوالي ١,٨٠٠ جندي في انتظار أمر الإدماج في شمال ولاية جونقلي. لا تزال إحدى الفصائل في أعالي النيل ناشطة.
جيش الرب للمقاومة	٥٠	٥٠	ينتقل إلى داخل وخارج مقاطعة راجا، غرب بحر الغزال
الجيش الأبيض لشبيبة النوير	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	على أبعاد تقدير
غير ذلك	١,٠٠٠	٧٠٠	بما في ذلك قوات الدفاع عن جنوب السودان والجيبة الوطنية الديمقراطية
المجموع	١٠,١٠٠	٩,٨٥٠	

ملاحظة: تستند تقديرات القوة وحيازات الأسلحة إلى العمل الميداني والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين التي أجراها مسح الأسلحة الصغيرة خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ ومارس/آذار ٢٠١٢

التابعة للوحدات المشتركة المدمجة، إذ خُلفت كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة في ثكناتها عندما تمت إعادة إدماجها.^{١٩}

الخلاصة

لقد شكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عامل زعزعة للأمن في جنوب السودان منذ حقبة الحرب الأهلية. يزداد اليوم تدفق الأسلحة إلى كل من الجهات التابعة وغير التابعة للدولة في جنوب السودان في حين تخوض البلاد عدداً من الصراعات المسلحة الداخلية والخارجية. إن تأثير ذلك على الأمن البشري مدمر.

كما أن عودة ظهور التسليح بالوكالة، الذي يشكل سمة رئيسية من سمات الحرب الأهلية الثانية، يدعو بشكل خاص إلى القلق. لقد تفاقم الخطر جزاء الدعم الذي قدمته كل من الخرطوم وجوبا لحلفائهما من أجل زعزعة كل جهة لاستقرار الأخرى. إن الاتهامات المتبادلة بشأن الدعم العسكري واللوجستي مشروعة في معظم الحالات، في حين أن النفى المستمر لا يتمتع بقدر كبير من المصداقية. إن التسليح بالوكالة هو استراتيجي قصيرة الأمد مع عواقب تكاد تكون حتمية على المدى الطويل، إذ أنه يخلق مراكز قوى جديدة لا تعود الجهات الراعية قادرة على السيطرة عليها. كما أن الأسلحة التي يتم تزويدها سيستمر تداولها لبعود من الزمن. الميليشيات المتمردة أقل عدداً الآن مما كانت عليه في العام ٢٠١١، غير أن عدداً منها لا يزال قائماً ويبدو وكأنه ينمي قدراته من خلال التمويل وقدرة الوصول من دون قيد إلى أسلحة جديدة من مجموعة كبيرة من الجهات الراعية.

وما أدى إلى تفاقم الوضع هو أن الجيش الشعبي لتحرير السودان غير قادر على ضبط ترسانته الحالية؛ كما أن الخسائر في المعركة روتينية وتدني مستوى أمن المخزونات هو القاعدة السائدة. إن البرامج الموضوعية حديثاً لتعزيز مهنية أجهزة الأمن في جنوب السودان هي من التطورات الإيجابية، غير أن المجال واسع أمام المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول المجاورة لجنوب السودان، لدفع الجيش الشعبي لتحرير السودان على أن يصبح أكثر عرضة للمساءلة. وسيكون ذلك أكثر ضرورة في حال استمرت حكومة جنوب السودان، كما هو متوقع، بتعزيز جهودها في مجال التسليح والمشتريات الدفاعية.

الهوامش

يستند هذا التقرير إلى العمل الميداني الذي قام به مسح الأسلحة الصغيرة في جنوب السودان خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ ومارس/آذار ٢٠١٢.

١. مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١د).
٢. مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٩).
٣. وهو عدد تقديري متحفظ مبني على أساس العمل

الميداني الذي قام به مسح الأسلحة الصغيرة في العام ٢٠١١ والمقابلات التي أجراها مع محللين في الشؤون الأمنية في فبراير/شباط ٢٠١٢.

٤. الجيش نفسه لا يحتفظ بسجلات مركزية شاملة لمخزونه من الأسلحة.

٥. لويس (٢٠٠٩، ص ٣٩).

٦. مقابلات تم إجراؤها مع خبراء دوليين، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٧. مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١أ، ص ٩): مقابلة مع مستشار أمني، جوبا ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني. من خلال خطة إعادة الهيكلة العسكرية، «القوة الموضوعية ٢٠١٧»، يهدف الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى خفض قواته إلى ١٢٠,٠٠٠ جندي.

٨. كان مجلس الدفاع المشترك واحداً من عدد من الهيئات التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق السلام الشامل، ظل يصطدم بطريق مسدود طوال الفترة الانتقالية التي دامت ست سنوات بسبب انعدام الثقة المتبادلة بين فريقَي الاتفاق.

٩. أنظر لويس (٢٠٠٩، ص ٣٩).

١٠. الولايات المتحدة (١٩٩٢، ص ٤٩٧٤).

١١. الولايات المتحدة (١٩٩٧، ص ٥٩٩٨٩).

١٢. البيت الأبيض (٢٠١٢).

١٣. رويترز (٢٠١٢).

١٤. مجلس الاتحاد الأوروبي (١٩٩٤). في العام ٢٠٠٤، تم توسيع الحظر ليشمل السمسة والمساعدة الفنية والمالية والنقل وغيرها من المساعدة المتصلة بأغراض عسكرية (مجلس الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٤؛ ٢٠٠٤؛ ٢٠٠٤). في العام ٢٠٠٥، تم تعديله من جديد لتنفيذ عقوبات الأمم المتحدة على السودان المتصلة بالصراع في دارفور (مجلس الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٥).

١٥. مجلس الأمن الدولي ١٥٩١ (٢٠٠٥).

١٦. مجلس الاتحاد الأوروبي (٢٠١١).

١٧. مقابلات مع خبراء أمنيين، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

١٨. مقابلات مع خبراء أمنيين، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

١٩. لويس (٢٠٠٩).

٢٠. سفارة الولايات المتحدة في نيروبي (٢٠٠٨).

٢١. أنظر لويس (٢٠٠٩): ماتيسين وآخرون (٢٠١٠): هولنوم (٢٠١١).

٢٢. أنظر لويس (٢٠٠٩، ص ٣٩-٤٠).

٢٣. لويس (٢٠٠٩، ص ٣٧).

٢٤. كانت أول شحنة في ٣ يوليو/تموز ٢٠٠٨ وتضمنت ١٨ دباية من الطراز تي-٥٥ عابرتها شرطة الأمم المتحدة أثناء تسليمها إلى ولاية النيل الأزرق. في ١٠ أكتوبر/تشرين الأول، هبطت طائرة شحن من طراز سي-١٣٠ في مطار جوبا الدولي، حيث شرعت بتفريغ شحنات أسلحة ذات عيارات صغيرة وكبيرة. وقد أفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان أن هذه الأسلحة كانت للعرض في أول معرض تجاري مشترك بين إثيوبيا وجنوب السودان، حيث أُنشئت التقارير إلى أنه قد تم عرضها في جزء خاص من المعرض. أخيراً، شهد مراقبون من بعثة الأمم المتحدة في السودان على وصول شحنتين من ١,٠٠٠ بندقية هجومية جديدة في ١٤ و١٦ نوفمبر/تشرين الثاني والتي زعمت القوات المسلحة السودانية أنه قد تم شحنها جواً من إثيوبيا. وقد أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان أن الرحلتين انطلقتا من جوبا، ولكن بعثة الأمم المتحدة في السودان لا تمتلك أي سجل لرحلات جوية قدمت من جوبا إلى ملكال في ذلك اليوم.

٢٥. مقابلة مع مستشار أمني، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١. لم يتمكن مسح الأسلحة الصغيرة من التحقق من كمية الذخيرة ونوعها.

٢٦. مقابلة مع مستشارين أمنيين، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ - يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

٢٧. مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٩، ص ٤).

٢٨. B٩٢ (٢٠١١).

٢٩. «برس أونلاين» (٢٠١١).

٣٠. ماتيسين وآخرون (٢٠١٠).

٣١. لويس (٢٠٠٩، ص ٣٩).

٣٢. سفارة الولايات المتحدة في الخرطوم (٢٠٠٩).

٣٣. جيلفاند وبونشيوني (٢٠٠٩).

٣٤. مقابلة مع خبراء أمنيين، جوبا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٣٥. مقابلة مع خبراء أمنيين، جوبا، ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٣٦. بلومبرغ (٢٠١٠): Jane's Sentinel Security Assessment - شمال أفريقيا (٢٠١١).

٣٧. مقابلات مع خبراء أمنيين، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٣٨. رائنر (٢٠١٠، ص ٣٢).

٣٩. السودان تريبيون (٢٠١١).

٤٠. الولايات المتحدة (٢٠١١).

٤١. السودان تريبيون (٢٠١١ج).

٤٢. مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٩، ص ٢).

٤٣. هذه الذخيرة مستخدمة في الأسلحة الرشاشة الثقيلة عيار ١٢,٧ ملم.

٤٤. السودان تريبيون (٢٠١٢).

٤٥. للاطلاع على مناقشة حول علاقة الصين بالسودان وتطوير قطاع النفط وعمليات تصدير الأسلحة، أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧).

٤٦. حكومة جنوب السودان (٢٠٠٨).

٤٧. وهو عدد تقديري متحفظ مبني على أساس العمل الميداني الذي أجري خلال الفترة أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ - يناير/كانون الثاني ٢٠١٢. مقابلات مع مسؤولين من وزارة الداخلية وخبراء أمنيين، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٤٨. يعتزم قسم شرطة جنوب السودان جمع سائر الأسلحة الشخصية في نهاية المطاف من ضباطه واستبدالها بأسلحة صادرة عنه. مقابلات مع مسؤولين من جهاز شرطة جنوب السودان وخبراء دوليين، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٤٩. مقابلة هاتفية مع مصدر سري مقرب من جهاز شرطة جنوب السودان، ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.

٥٠. مقابلة مع العقيد مادينق ماجاك في جهاز شرطة جنوب السودان، جوبا، ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١. لقد أمنت وزارة الخارجية الأميركية التمويل لمبادرة الدمع ووضع العلامات.

٥١. مقابلة مع العقيد مادينق ماجاك في جهاز شرطة جنوب السودان، جوبا، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٥٢. كان هناك نحو ١٧٧,٠٠٠ جندي في زمن الاستقلال. وقد تم إدماج ٢٥,٠٠٠ عنصر من الوحدات المتكاملة المشتركة وبضعة آلاف من المتمردین منذ ذلك التاريخ.

٥٣. أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧، ص ١٣).

٥٤. للمزيد من المعلومات حول جيش الرب للمقاومة في السودان، أنظر شومبروس (٢٠٠٧).

٥٥. السودان تريبيون (٢٠١١).

٥٦. مراسلات عبر البريد الإلكتروني من خير أمني، ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

٥٧. مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١ج).

٥٨. مقابلة مع مستشار في الشؤون الأمنية مقرب من الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١: مقابلة مع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٥٩. مراسلات عبر البريد الإلكتروني من خير أمني، ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

٦٠. مقابلات مع خبراء أمنيين، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١؛ دبلوماسيين غربيين، جوبا، ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١؛ الجنرال سعد عمر من المخابرات العسكرية في القوات المسلحة السودانية، الخرطوم، ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.
٦١. السودان تريبيون (٢٠١٢: ١٢-ج).
٦٢. جيمس جاي هو القائد العسكري وباينبي هو نائبه، باينبي هو رئيس هيئة الأركان وكول شارا وفولجانق هما قائدا العمليات، لقد جرت جيش تحرير جنوب السودان مناطق عملياته إلى ثلاثة قطاعات، مع تولى كول شارا قيادة القطاع الأول (بنينيو) وبيبان القطاعين الثاني والثالث في ميوم والمناطق الواقعة جنوباً.
٦٣. مقابلة هاتفية مع غوردون بواي، الناطق باسم حركة/جيش تحرير جنوب السودان، ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١؛ مقابلة مع باينبي مونيتول، الخرطوم، ١٤ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠١١.
٦٤. مقابلات مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في السودان وخبراء أمنيين، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ - يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٦٥. بوبنا (٢٠١١).
٦٦. السودان تريبيون (٢٠١١: ٢-د؛ ٢٠١١-هـ).
٦٧. مراسلات عبر البريد الإلكتروني من خبير أمني، ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٦٨. مقابلة مع باينبي مونيتول، الخرطوم، ١٤ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠١١.
٦٩. مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١: ٢-د، ص ٦-٥).
٧٠. السودان تريبيون (٢٠١١: ١-ق)؛ مراسلات عبر البريد الإلكتروني من جيش تحرير جنوب السودان، ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١. هنالك تقارير متضاربة حول وفاة أتور. يزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان أنه قد اعتقله وقتله بينما كان في حملة تجنيد في مقاطعة مورويو، في الاستوائية الوسطى. وبحسب حركة/جيش تحرير جنوب السودان، فالرئيس الأوغندي يوري موسيفيني هو الذي كان مسؤولاً عن مقتل أتور أثناء وجوده في أوغندا من أجل مناقشة محادثات السلام المستقبلية.
٧١. مراسلات عبر البريد الإلكتروني من حركة/جيش تحرير جنوب السودان، ٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٧٢. مقابلة مع بيتر كول شول أوان، رئيس حركة/جيش تحرير جنوب السودان، جوبا، ٣١ مارس/أذار ٢٠١٢.
٧٣. مقابلة مع رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان، العقيد هوت ماي، جوبا، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١؛ حركة/جيش تحرير جنوب السودان (٢٠١١)؛ السودان تريبيون (٢٠١٠: ١-ب)؛ بوبنا (٢٠١١، ص ١١).
٧٤. مقابلات مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في السودان وخبراء أمنيين، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.
٧٥. لشرح أوسع لتتبع الأسلحة والخذيرة في جنوب السودان، أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٢).
٧٦. لا تعكس قوائم الأسلحة هذه بالضرورة الترسانة الكاملة لكل جماعة.
٧٧. لا تعكس قوائم الأسلحة هذه بالضرورة الترسانة الكاملة لكل جماعة. لم يتم التحقق من بعض الأسلحة الأكثر تعقيداً وذات العيار الثقيل المشمولة بالقوائم بشكل مستقل.
٧٨. استناداً إلى عينة تضم ٥,٣١٢ قطعة سلاح تم جمعها أثناء نزع سلاح المدنيين في ولايات واراب والبحيرات وغرب الاستوائية.
٧٩. مقابلة مع بول جاتكوت، جوبا، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.
٨٠. مقابلات مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في السودان وخبراء أمنيين، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.
٨١. مقابلة مع خبير دولي كاثم مقره في ولاية جونقلي، جوبا، ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.
٨٢. فريق الأمم المتحدة لرصد الوضع في الصومال وإريتريا (٢٠١١، الفقرات ٣٢٨-٣٥٣).
٨٣. مقابلة مع خبير دولي كاثم مقره في ولاية جونقلي، جوبا، ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١؛ مقابلات مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان ومسؤولين حكوميين من ولاية جونقلي، أكتوبر/تشرين الأول - آذار ٢٠١٢.
٨٤. مقابلات مع قادة متمردين نوفمبر/تشرين الثاني - ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.
٨٥. مراسلات عبر البريد الإلكتروني من خبير أمني، ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٨٦. مقابلة مع باينبي مونيتول، الخرطوم، ١٤ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠١١.
٨٧. للمزيد من المعلومات حول الجيش الأبيض، أنظر يونغ (٢٠٠٧).
٨٨. مراسلات عبر البريد الإلكتروني من الناطق الرسمي في المنفى لنوير/الجيش الأبيض، توت ديانق، ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٨٩. مراسلات عبر البريد الإلكتروني من خبير أمني، ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٩٠. تبدو البنادق مطابقة لمئات البنادق التي تم التقاط صور لها بين أيدي قوات فديت. أنظر. <http://www.f.s-hCfRzJFs/ع/p/u#youtube.com/user/BolKoi...> تاريخ التحميل ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١١.
٩١. فريق الأمم المتحدة لرصد الوضع في الصومال وإريتريا (٢٠١١، الفقرات ٣٢٨-٣٥٣).
٩٢. في ما يتعلق بشبوع تواجد ذخيرة أسلحة صغيرة إيرانية الصنع أقدمه وألغام أرضية في مخزونات القوات المسلحة السودانية وجماعات قوات جنوب السودان المسلحة التي كانت مضمومة سابقاً من الخرطوم، أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٩).
٩٣. ثمة سبب يحمل على الاعتقاد بأن الشركة السودانية للصناعات العسكرية تنتج نسخة عن قذائف الهاون الروسية سلسلة ٨٣٢٠٠ عيار ٨٢ ملم.
٩٤. تصوير مصدر سري.
٩٥. تصوير صحافي.
٩٦. إنها المرة الأولى التي يتم فيها تحديد طلاقات من هذا النوع في جنوب السودان. مقابلة مع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.
٩٧. لقد عاين مسح الأسلحة الصغيرة واحداً من نوع ٨٥؛ وقد أفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان عن ضبط عدة أسلحة أخرى من أتور. ولكنه أعاد توزيعها كلها باستثناء قطعة واحدة على قواته. مقابلة مع العميد شول كانال في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠١١.
٩٨. تمت معاينتها من قبل المؤلف في دارفور ٢٠٠٩-١٠.
٩٩. مقابلة مع مصدر سري زار جنوب كردفان لمعاينة الأسلحة، نيروبي، ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.
١٠٠. مقابلة مع مفوض مقاطعة بيبور جوشوا كونيي، ٨ فبراير/شباط ٢٠١٢؛ مقابلة مع موظفين من بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢.
١٠١. مقابلة مع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.
١٠٢. مقابلات مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في السودان وخبراء أمنيين، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١؛ مقابلة مع الناطق باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان، العقيد فيليب أغير، جوبا، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.
١٠٣. مقابلات مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان ومسؤولين حكوميين من ولاية جونقلي، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، وفبراير/شباط - مارس/أذار ٢٠١٢.
١٠٤. مقابلة مع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١. لقد أفيد أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد نقل ٥٠ قطعة سلاح إلى دوك باديت حيث تم منحها إلى الشباب من السكان المحليين وقدمه الذخيرة إلى ٣٥٠ شاباً آخرين مسلحين كانوا يتولون الدفاع عن البلدة.
١٠٥. مقابلة مع مصدر سري من وزارة الداخلية، جوبا، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١؛ مقابلة مع مسؤول من

المراجع

- B92. 2011. 'Sudancima prodali neispravno oružje.' 26 September. <http://www.b92.net/info/vesti/index.php?yyyy=2011&mm=09&dd=26&nav_category=16&nav_id=544631>
- Bloomberg. 2010. 'South Sudan Buys Russian Helicopters Ahead of a Planned Vote on Secession.' 3 September.
- Bubna, Mayank. 2011. South Sudan's Militias. Washington, DC: Enough Project. 3 March.
- Citizen. 2012. 'South Sudan: Civilians Escape Ex-Militia Fire in Mapel.' 3 January.
- CEU (Council of the European Union). 1994. Council Decision 94/165/CFSP of 15 March 1994 on the Common Position Defined on the Basis of Article J.2 of the Treaty on European Union Concerning the Imposition of an Embargo on Arms, Munitions and Military Equipment on Sudan. 94/165/CFSP. 15 March.
- . 2004a. Council Common Position 2004/31/CFSP of 9 January 2004 Concerning the Imposition of an Embargo on Arms, Munitions and Military Equipment on Sudan. 2004/31/CFSP. 9 January.
- . 2004b. Council Regulation (EC) No. 131/2004 of 26 January 2004 Concerning Certain Restrictive Measures in Respect of Sudan. 26 January. Updated by Council Regulation (EC) No. 838/2005.
- . 2005. Council Common Position 2005/411/CFSP of 30 May 2005 Concerning Restrictive Measures against Sudan and Repealing Common Position 2004/31/CFSP. 30 May.
- . 2011. Council Decision 2011/423/CFSP of 18 July 2011 concerning restrictive measures against Sudan and South Sudan and repealing Common Position 2005/411/CFSP. 18 July.
- Gelfand, Lauren and Allison Puccioni. 2009. 'IMINT Tracks T-72 Tanks towards South Sudan.' Jane's Defence Weekly. London: Jane's Information Group. 3 July.
- GoSS (Government of South Sudan). 2008. SPLA White Paper on Defence. Juba: Ministry of Legal Affairs and Constitutional Development. June.
- Holtom, Paul. 2011. Ukrainian Arms Supplies to Sub-Saharan Africa. Stockholm International Peace Research Institute Background Paper. February.
- Jane's Sentinel Security Assessment – North Africa. 2011. Procurement: South Sudan. London: Jane's Information Group. 14 November.
- Kahl, Marius. 2011. The Challenge of Managing State-owned Small Arms and Light Weapons in South Sudan. BICC Feature 1. Bonn: Bonn International Center for Conversion. October.
- Lewis, Mike. 2009. Skirting the Law: Sudan's Post-CPA Arms Flows. HSBA Working Paper No. 18. Geneva: Small Arms Survey. September.

White House. 2012. Presidential Memorandum— Presidential Determination on the Eligibility of South Sudan to Receive Defense Articles and Defense Services. 6 January.

UN (United Nations) Monitoring Group on Somalia and Eritrea. 2011. Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Submitted in Accordance with Resolution 1916 (2010). S/2011/433 of 18 July.

UNSC (United Nations Security Council). 2005. Resolution 1591. S/RES/1591. 29 March.

—2011. Final Report of the Panel of Experts Submitted in Accordance with Paragraph 2 of Resolution 1891 (2009) Concerning the Sudan. S/2011/111. 8 March.

US (United States). 1992. 'Bureau of Politico-Military Affairs: Suspension of Munitions Export Licenses to Sudan'. Federal Register, Vol. 57, No. 213. 3 November.

—1997. 'Executive Order 13067 of November 3, 1997, Blocking Sudanese Government Property and Prohibiting Transactions with Sudan.' Federal Register, Vol. 62, No. 214. 5 November.

—2011. 'Amendment to the International Traffic in Arms Regulations: Sudan.' Federal Register, Vol. 76, No. 217. 9 November.

US Embassy Khartoum. 2009. 'GoK/GOSS Agree on Timetable for Second Tank Shipment'. Cable to US Secretary of State. 29 July. <<http://www.cablegatesearch.net/cable.php?id=09KHARTOUM881>>

US Embassy Nairobi. 2008. 'Whither M/V Faina's Tanks?' Cable to US Secretary of State. Reference 08NAIROBI2290. 2 October. <<http://cablesearch.org/cable/view.php?id=08NAIROBI2290>>

Young, John. 2007. The White Army: An Introduction and Overview. HSBA Working Paper No. 5. Geneva: Small Arms Survey. June.

—2011d. Fighting for Spoils: Armed Insurgencies in Greater Upper Nile. HSBA Issue Brief No. 18. Geneva: Small Arms Survey. November.

—2012. 'Sudan Arms and Ammunition Tracing Desk'. HSBA Facts and Figures. Geneva: Small Arms Survey. March. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures-weapons-tracing-desk.php>>

SSDM/A (South Sudan Democratic Movement/Army). 2012. 'SSDM/A Did Not Sign Peace with Salva Kiir's Regime'. Press Release. 28 February.

Sudan Tribune. 2010. 'South Sudan Captures Khartoum-destined Helicopter with Rebels on Board.' 11 August.

—2011a. 'SPLM adopts South Sudan name, untangles its northern sector.' 14 February.

—2011b. 'US to Assist South Sudan Army in Building Defence Capacity.' 10 October.

—2011c. 'Russia Ready to Step up Military Relations with South Sudan.' 16 October.

—2011d. 'Death Toll of Mayom Clashes Put at 75 Amid Mutual Claims of Victory.' 30 October

—2011e. 'South Sudan Rebels Claim Victory and Allege UN Involvement.' 4 November.

—2011f. 'Breaking News: South Sudan's rebel leader George Athor "Killed".' 20 December.

—2012a. 'South Sudan army denies participating in South Kordofan's attack.' 27 February.

—2012b. 'China pledges cooperation with South Sudan.' 13 March.

—2012c. 'Rebel groups shot down Sudanese unmanned plane.' 14 March.

Matthysen, Ken, et al. 2010. The Karamoja Cluster of Eastern Africa: Arms Transfers and their Repercussions on Communal Security Perceptions. International Peace Information Service vzw, Antwerp and Transarms-Research. December.

Press Online. 2011. 'Penzionisani srpski vojni stručnjaci umešani u prodaju softvera Južnom Sudanu.' 22 September.

Rands, Richard. 2010. In Need of Review: SPLA Transformation in 2006-2010 and Beyond. HSBA Working Paper No. 23. Geneva: Small Arms Survey. November.

Reuters. 2012. 'Obama lifts ban on U.S. defense exports to South Sudan'. 6 January.

Schomerus, Mareike. 2007. The Lord's Resistance Army in Sudan: An Overview and Analysis. HSBA Working Paper No. 8. Geneva: Small Arms Survey. September.

Small Arms Survey. 2007. Arms, Oil, and Darfur: The Evolution of relations between China and Sudan. HSBA Issue Brief No. 7. Geneva: Small Arms Survey. July.

—2009. Supply and Demand: Arms Flows and Holdings in Sudan. HSBA Issue Brief No. 15. Geneva: Small Arms Survey. December.

—2011a. Failures and Opportunities: Rethinking DDR in South Sudan. HSBA Issue Brief No. 17. Geneva: Small Arms Survey. May.

—2011b. 'Gabriel Tang Gatwich Chan'. HSBA Facts and Figures. Geneva: Small Arms Survey. June. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/armed-groups/southern-sudan/emerging/HSBA-Armed-Groups-Tang.pdf>>

—2011c. 'Conflict in the Three Areas'. HSBA Facts and Figures. Geneva: Small Arms Survey. 15 September. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures-armed-groups-three-areas.php>>

المشاركون في الإعداد

تحرير السلسلة: إميل لبرون (emile.lebrun@smallarmssurvey.org)
التدقيق والتنقيح: كلار ني تشونغاي
رسم الخرائط: جيلي لوف، ماب جرافيكس
التصميم: ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)

الاتصال

لمزيد من المعلومات أو لإرسال الملاحظات، يُرجى الاتصال بجونا ليف، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، على عنوان البريد الإلكتروني jonah.leff@smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان
مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، سويسرا

Sudan Human Security Baseline Assessment
Small Arms Survey
47 Avenue Blanc
1202 Geneva
Switzerland

رقم الهاتف: +41 22 908 5777

رقم الفاكس: +41 22 732 2738

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان/جنوب السودان هو مشروع يمتد على عدة سنوات، ويخضع لإدارة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. لقد تمّ تطوير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان/جنوب السودان بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة واسعة من الشركاء الدوليين والسودانيين. ومن خلال إصدار ونشر البحوث التجريبية، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية إلى الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخطط التحفيز لعمليات جمع الأسلحة المدنية ومبادرات إصلاح القطاع الأمني وضبط الأسلحة في السودان وجنوب السودان. كما يقدم المشروع توجيهات متصلة بالسياسات حول مسألة التصدي لانعدام الأمن.

ترمي الملخصات الموجزة إلى توفير تقارير مختصرة دورية تلقي الضوء على المعلومات الأساسية في مواكبة لأخر المستجدات وبنسق سهل للفرائ، كما يصدر المشروع أيضاً سلسلة من ورقات العمل التي غالباً ما تكون أطول وأكثر تعمقاً في التفاصيل، باللغتين الإنكليزية والعربية، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurveysudan.org. كما تصدر أيضاً تقارير شهرية حول «الحقائق والأرقام» المتصلة بأبرز القضايا الأمنية على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري دعماً مالياً مباشراً من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية ووزارة الخارجية النرويجية، فضلاً عن معهد الولايات المتحدة للسلام، وهو قد تلقى أيضاً في السابق دعماً من صندوق السلام والأمن العالمي الذي تديره وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا والتجمع العالمي لمنع نشوب الصراعات التابع للحكومة البريطانية. كما تلقى المشروع دعماً إضافياً في السابق من قبل فريق إزالة الألغام الدنماركي وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية.

